مريض «سرطان الثدي» يكلّف ٣٥ مليوناً و«الدم» أكثر من ٨٠ مليوناً

مدير «البيروني» لـ«الوطن»: الخدمات تقدم «مجاناً» بدعم من الدولة.. ونسبة الشفاء ٩٥ بالمئة في حال تم الكشف عنها مبكراً

هادي بك الشريف

كشف مدير الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي إيهاب النقري في تصريح خاص لـ«الوطن» عن انفراجات طالت الدواء المؤمن للمشفى مبيناً تأمين ٦٠ بالمئة من الأدوية اللازمة لعمل المشفى وتقديم الجرعات والعلاجات للمرضى مقارنة مع الفترة الماضية التي شهد فيها المشفى نقصاً في الدواء بنسبة وصلت إلى ٦٥ بالمئة، مشيراً إلى أن الأدوية تؤمن عن طريق الاستجرار المركزي (فارمكس).

وبيّن النقري أن هناك اهتماماً بواقع عمل المشفى على صعيد تأمين الاحتياجات ومختلف المستلزمات بدعم من وزارتي التعليم العالي والصحة، وذلك لقيام المشفى بالدور المطلوب وتخفيف العبء والتكاليف الكبيرة على المرضى واضطرارهم لشراء الدواء من الخارج.

وبالأرقام، كشف النقري أن المشفى يستقبل ١٥٠٠ مريض وذلك يوم الأحد الذي يعتبر يوم الذروة مقارنة مع بقية أيام الأسبوع، مشيراً إلى تقديم مختلف العلاجات اللازمة مع وجود لجنة تضم عدداً من الاختصاصيين لتقدير واقع الحالات إن كانت إسعافية أو من الممكن أن تحدد ضمن مواعيد زمنية معينة يعود تقديرها للجنة الطبية.

وبيّن النقري أن المشفى يستقبل وسطياً بشكل شهري ٧٥٠ مريضاً جديداً مصاباً بالمرض بحاجة إلى المعالجات اللازمة، موضحاً أن عدد المراجعين خلال شهرين من العام الجاري تجاوز الـ١٦ ألف مراجع، ليصل وسطياً في الشهر إلى ٨ آلاف مراجع، وخاصة أن المشفى يستقبل عدداً من المراجعين بالنسبة لمرضى سرطان الثدي.

وقال مدير عام المشفى: خلال شهرين وصل عدد الجلسات الكيماوية ضمن المشفى إلى ٨٧٣٨ جلسة، وعدد صور الطبقي المحوري وصل إلى قرابة الـ٤٨٠٠ صورة، وبلغ عدد جلسات المعالجة الشعاعية نحو ١٨٨٠٠ جلسة، بينما تجاوز عدد التحاليل المخبرية الـ٧٠ ألفاً، علماً أن مرضى الدم يجرى لهم تحليل كل ٤ ساعات.

وأضاف: تضم المشفى ٦٧ طبيباً، و١١ أعضاء هيئة تدريسية، و٩٦ من غير الهيئة تدريسية، مع وجود ٦٨ طالب دراسات عليا، لافتاً إلى أن عدد غرف العمليات ٩ عمليات، وغرفة عناية مشددة.

واعتبر النقري أن أغلب المراجعين من المحافظات الأخرى، وخاصة أن المشفى يعتبر مركزاً متكاملاً متخصصاً بالأورام.

ولدى سؤال «الوطن»، عن تكاليف مريض السرطان، بين مدير عام مشفى البيروني: أن علاج مريض «سرطان الثدي» في المشفى بما يتضمن العملية الجراحية والتحاليل والتشخيص الشعاعي والعلاج الكيميائي والشعاعي، يكلف الدولة نحو ٣٥ مليون ليرة، وخاصة أن مريض الثدي بحاجة إلى عمل جراحي، مضيفاً: الخدمات تقدم مجاناً بدعم من الدولة عبر مشفى البيروني، علماً أن فترة علاج مريض سرطان الثدي تصل إلى ٦ أشهر.

وقال النقري: على حين تصل تكلفة مريض الدم إلى أكثر من ٨٠ مليون ليرة وأكثر من ذلك إن كان المريض بحاجة إلى أدوية «هدفية» وبحاجة إلى وقت ولدى المريض انتقالات وتم الكشف المتأخر عن مرضه، مضيفاً: مريض البروستات يكلف أكثر من ٣٠ مليوناً.

ونوه مدير المشفى بالدعم السنوي المقدم لمرضى الأورام المقدر بمئات الملايين سنوياً، ضمن اهتمام من الجهات المعنية لتقديم العلاجات اللازمة للمرضى والتخفيف من التكاليف والأعباء عليهم.

وأكد النقري أهمية الكشف المبكر، الذي يكلف الدولة تكاليف أقل، ويعتبر عاملاً مهماً للمريض بالتقليل من المخاطر الكبيرة للإصابة، ما يعزز من نسبة شفاء المريض، وقال: نسبة شفاء المريض تتجاوز ٩٥ بالمئة في حال كان الكشف مبكراً عن المرض.

وقال: هناك تحسن بالتشريح المرضي، وكان لحملات التوعية وخاصة سرطان الثدي دور كبير في تحسن المريض، وإصابة المريض تكون أقل خطورة وهي من الدرجة الثانية أو الثالثة.

ويشار إلى أن عدد الإصابات الجديدة المسجلة العام الماضي وصل إلى ١٠ آلاف و٢٠٠ حالة، بينما تؤمن الأدوية.

وحسب وزارة التعليم العالي وصل عدد الجرعات الكيماوية المقدمة في المشافي التعليمية إلى قرابة ١٠٠ ألف جرعة على مدار العام، وذلك في مشفى البيروني ومركز يتبع للتعليم في مشفى تشرين الجامعي (متخصص بالأورام وأمراض السرطان) إضافة إلى قسم متخصص في مشفى حلب الجامعي.

ووصل عدد الجلسات الشعاعية في المشافي خلال ٢٠٢١ إلى ١٥٦ ألف جلسة، علما أن جميع العلاجات تقدم بدعم من الحكومة بشكل مجاني لجميع المرضى السوريين على كامل مساحة الوطن ممن يراجعون هذه المشافي.

> ٧٥٠ مريضاً جديداً في الشهر

ممثل الصليب الأحمر الدولي: الحسكة تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام

محافظ الحسكة: المحتل الأمريكي وأدواته سرقوا النفط والقمح وحتى تجهيزات الجامعة

الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة غسان حليم خليل خلال لقائه كريستوفر مارتن رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية والوفد المرافق له، ضرورة استثمار الخدمات الإغاثية المقدّمة لأهالي محافظة الحسكة وعملية تقييم مستوى أدائها خلال الفترة الماضية، وما سيتم تقديمه خلال الفترة المقبلة من خدمات في الجانبين الخدمي والإنساني، ولاسيما في مجالات المياه والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل.

ولفت إلى أن تكون المساعدات مؤقتة وليست طويلة الأمد بعد عودة خيرات الوطن المسروقة من نفط وغاز وأقماح وسواها من قبل الاحتلال الأميركي وأدواته المرتهنة له إلى أهلها في هذه المحافظة.

وأشار المحافظ إلى أن الوضع في المحافظة لم تتغير أموره كثيراً، ولا يزال المحتل الأميركي على الأرض، التي دخل إليها متسللاً عبر المعابر الحدودية اللاشرعية واستولى على خيراتها ويقوم بين الحين والآخر بسرقتها وتهريبها إلى خارج الحدود من خلال العصابات المليشيات التي تنضوي تحت إمرته، والتي سخّرها لخدمته بتنفيذ أغراض عسكرية أيضاً، وهي التي قامت بالاستيلاء على المدارس وقامت بإغلاقها، ومن ثم الاستيلاء مؤخراً على عدد من الكليات الجامعية على خلفية افتعال أحداث سجن الثانوية الصناعية بحي غويران، ومن ثم قيام آلته العسكرية بتدمير مبنى المعهد التقاني الهندسي والحاق الضرر الأذى بكليتي الاقتصاد والهندسة المدنية حقهم بالتعليم فيها، إضافة إلى تدمير بعض المراكز الحيوية والخدمية كفرن الباسل بحي غويران وسواه من المؤسسات الخدمية الحكومية المستولى عليها من قبله، وعشرات منازل المواطنين في حيي غويران والزهور وترك أهلها في العراء بلا مأوى، لولا تدخل الدولة في المحافظة لاستيعابهم في مراكز الإيواء المفتتحة وسط مدينة الحسكة.

وبيّن خليل أن الإدارة الحكومية بالمحافظة عملت كل ما بوسعها خلال الفترة الماضية، لتأمين البدائل للتعليم الجامعي واستيعاب الطلبة الذين حرمهم المحتل الأميركي وأدواته المرتهنة له من حقهم في التعليم، وقام بسرقة المعدات والتجهيزات والتقنيات المخبرية العلمية التي تُقدّر قيمتها بعشرات المليارات من الليرة السورية، مبيناً أن المدرّجات والقاعات الدراسية والمخابر لا بدائل لها إطلاقاً، إلا بعودة أبنية الكليات الجامعية والمسروقات إلى الدولة السورية والطالب الجامعي بالمحافظة.

وأكد ضرورة إيصال هذا النداء من خلال بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المجتمع الدولي والمنظمات الأممية، إضافة إلى تحييد محطة علوك الواقعة تحت سيطرة المحتل التركي عن الصراع السياسي والعسكري عن المنطقة المخدّمة لأكثر من مليون مواطن بمياه الشرب، الذين يعانون بين الحين والآخر من انقطاع المياه نتيجة للتعديات على خطوط نقل المياه وسرقة المياه لري المزروعات من قبل الغير دون وجه حق، والانقطاع المتكرر وغير المبرر للتيار الكهربائي عنها، والتي خرجت خلال فصل الصيف الماضي عن الخدمة لأكثر من ثلاثة أشهر متوالية وسط سيطرة الحر الشديد وانتشار الأمراض والأوبئة.

ومن جهته بين رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن كل ما تناوله اللقاء والمطالب والمقترحات ستتم دراستها ومعالجتها والعمل على الاستجابة لها وتلبيتها بالتعاون مع الفرق الشريكة في هذا المجال.

وبين أنه على الرغم من ظروف الحروب والوضع الدولي الحالي، إلا أن الدعم للمحافظات السورية ومنها الحسكة سيستمر، وهي التي تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام في الجوانب الخدمية والإغاثية والإنسانية.

ودعا مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف، إلى ضرورة إطلاق سراح المشفى الوطني ومشفى الأطفال بمدينة الحسكة المستولى عليهما من قبل ميليشيا «قسد»، التي لا تستطيع أن تقدم الخدمات ولا تمتلك الكوادر الطبية المختصة اللازمة لخدمة المواطن، مؤكداً ضرورة دعم حاملات الوقاية لمكافحة مرض الشمانيا، وزيادة الدعم لأدوية الأمراض المزمنة في المراكز الصحية لارتفاع أسعار تلك الأدوية وكلفتها على المواطن طالب الدواء.

وقدم مدير الشؤون الاجتماعية والعمل إبراهيم عواد خلف، ما تضمنته ورقة أولويات احتياجات اللجنة الفرعية للإغاثة في مختلف الجوانب الخدمية والإنسانية والتربوية والصحية والأفران والمطاحن ودعم مشاريع البنى التحتية والحيوية بالمحافظة.

مطالب بالسماح لأصحابها بمزاولة عملهم فقط خلال الشهر الفضيل

بلدية حلب تزيل بسطات باب جنين وتحرم ١٠٠٠ عائلة من مورد رزقها في رمضان!

حلب- خالد زنكلو

أزال مجلس مدينة حلب البسطات في محلة باب جنين بمركز المدينة مع قدوم الشهر الفضيل، ما حرم نحو ١٠٠٠ عائلة من مصدر رزقها الوحيد، في خطوة أثارت غضب واستياء أصحاب البسطات والأهالي لكونها اتخذت في توقيت غير مناسب بتاتاً.

وفوجئ أصحاب البسطات في باب جنين، والتي تستقطب معروضاتها المختلفة ولاسيما من الخضر والفواكه أبناء المدينة نظراً إلى رخص أسعارها، بدوريات مجلس المدينة وهي «تقتحم» السوق لإزالة البسطات على اعتبار أنها مخالفة، ما تسبب بحال من الإرباك والسخط لدى الباعة الذين لم يجدوا باب مسؤول يشكون له همهم لكونهم الحلقة الأضعف في سلسلة القرارات والتعاميم التنظيمية، والتي لم يراع تنفيذها حلول شهر الخير والبركة وحاجة شريحة واسعة من المجتمع لدخول فيه تقييم شر الجوع ومذلة الدين وهوان السؤال.

وبرر مجلس المدينة إجراءه بضرورة تموضع البسطات داخل البراكات المرخصة لشكل نظامي داخل سوق باب جنين، وهي التي جرى تخصيصها إبان إزالة الأكشاك من شوارع المدينة قبل حوالي ٧ سنوات، بالإضافة إلى الازدحام وإعاقة حركة مرور الأشخاص والسيارات ضمن المنطقة التي تشهد ازدحاماً كبيراً بسبب موقعها وارتياد المتسوقين إليها لشراء مستلزماتهم من الخضر والفواكه والألبان والأجبان والمواد الغذائية.

واتهم أبو أحمد صاحب بسطة لبيع الخضار والفواكه في حديثه لـ«الوطن» أصحاب المحال التجارية في باب جنين بأنهم وراء شن حملة البلدية لإزالة البسطات «لأنهم المستفيد الوحيد من العملية، التي أضرت بنا وبالمتسوقين الذين يحصلون على حاجياتهم بسعر أقل بكثير من باقي أسواق المدينة».

وأضاف: «الله أعلم كيف سأعيش أنا وزوجتي وأولادي الأربعة خلال شهر رمضان، الذي يضغط بمصاريفه الكبيرة على كل الأسر، في ظل وضع اقتصادي صعب للغاية يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية لإنقاذنا مما نحن فيه وتيسير أمور حياتنا المعيشية وليس وضعها في مهب الريح بقرارات لا مبرر لها في الوقت الراهن».

وتساءل زميله إياد الأب لـ٥ أطفال عبر «الوطن»: «ما مغزى تشدد البلدية في تنفيذ قراراتها السابقة مطلع شهر الصوم وتراخيها عن ذلك في الفترة الماضية، فلو أنها لجأت إلى تنظيم البسطات والاعتناء أكثر بنظافة الشوارع وترحيل القمامة ووضع ضوابط لذلك، منها فرض ضرائب لخزينة الدولة، لكان أكثر جدوى من المخاطرة بمصدر قوت عيالنا الوحيد»!؟.

أحد المتسوقين ندد بمبادرة مجلس المدينة بحرمان أصحاب المحال من أشغالهم «من دون إيجاد مكان بديل لهم يضمن مزاولة عملهم وحصولهم على المال الذي يستر أوضاعهم المعيشية ويكفل رزق عيالهم، في وقت الناس أحوج فيه لفرص عمل تقيهم البطالة والفقر والجوع».

وطالب آخر من خلال «الوطن» بالسماح لأصحاب البسطات بالعودة إلى مواقع عملهم خلال شهر رمضان فقط «نظراً لخصوصية الشهر الفضيل، على أن يتلقوا إنذاراً أخيراً من البلدية ويتعهدوا بمغادرتها نهائياً بعد ذلك، على أمل حل مشكلتهم بشكل جذري عبر تخصيصهم ببراكيات في مواقع أخرى مناسبة وذات جدوى تضمن استمرارهم بعملهم».

ويعمد مجلس المدينة بين الحين والآخر إلى شن حملات تستهدف البسطات غير المرخصة في أحياء المدينة المختلفة، وبخاصة الواقعة في وسطها التجاري، كما حدث في شارع التلل وحي الجميلية، إلا أنها تعود لممارسة عملها المعتاد بسبب ضعف الرقابة عليها.

كما تشدد تعليمات وتوجيهات المجلس على مجموعات الضابطة العدلية والإشغالات العامة في المديريات الخدمية التابعة له بضرورة تطبيق القوانين والأنظمة بالتنظيم والإشغالات ومنع التعديات على الأملاك العامة، لكن «من دون ابتزاز» المواطنين أو «الإساءة» لأصحاب البسطات والإشغالات.

غرفة تجارة السويداء تصدر نشرة أسعار خاصة بها

غرز الدين: لضبط الأسواق وإلغاء حالة الفوضى في التسعير

شراء المواد من حلب أرخص من دمشق لولا أجور النقل

السويداء- عبير صيموعة

شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً في أسواق السويداء مع استقبال شهر رمضان المبارك عجزت معه الكثير من العائلات عن تدبير قوت يومها وتأمين غذائها بعد أن تجاوزت تكلفة أقل طبخة من ٢٠ وصولاً إلى ٥٠ ألفاً للأسرة الواحدة وحسب عدد أفرادها.

وأشار نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء شفيق غرز الدين أن الأسواق شهدت ركوداً وتباطؤاً في الحركة بسبب غلاء الأسعار الذي وصلت نسبته إلى مئة بالمئة خلال الفترة الأخيرة يضاف إليها الظروف المعيشية الصعبة التي أثرت بشكل سلبي في نشاط الأسواق.

ولفت إلى أن ارتفاع الأسعار يعود إلى عدم ضبط سعر الصرف الذي انعكس على عمليات الاستيراد، يضاف إليها ارتفاع المحروقات الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن البري فضلاً عن عجز الجهات المعنية عن ضبط المعامل المنتجة للمواد الغذائية التي رفعت من تكاليف إنتاجها وسعى بعض أصحابها مع الموردين إلى احتكار المواد وفرض التسعيرة التي تناسبهم وعدم تأمين المطلوب من تلك المواد إلى أسواق المحافظات إلا بكميات محددة وليس حسب حاجة تلك الأسواق مع تحميل مواد أخرى على المواد المطلوبة بهدف تسويقها مثل تحميل ١٠ كيلو غرامات من السمن عند مبيع ١٠ ليترات من زيت دوار الشمس.

وبين أنه تم طرح الإشكالية من جميع التجار أمام وزارة التجارة وحماية المستهلك في اجتماعها الأخير بالوزير الذي وعد خلال الأيام القليلة القادمة بأنه سيتم متابعة ودراسة التكلفة الحقيقية لكل مادة ضمن معامل إنتاجها ووضع الأسعار حسب التكلفة الحقيقية قبل توريدها وتوزيعها إلى المحافظات كافة وذلك لضمان توفيرها في الدرجة الأولى وتوحيد أسعارها قبل وضع التسعيرة التموينية لها في نهاية المطاف.

ولفت غرز الدين إلى أنه بهدف ضبط الأسواق وإلغاء حالة الفوضى في أسعار المواد والحد من بيع تلك المواد حسب الأزمجة والمصالح قامت غرفة صناعة السويداء خلال اليومين الماضيين بتنظيم الأسعار وتحديدها لأكثر من ٢٥ مادة غذائية ووضع النشرة التسعيرية لها وتعميمها على كل التجار بناء على أسعار تلك المواد المورّدة من الموردين والصناعيين في دمشق وليس حسب التسعيرة التموينية مع إضافة ٣ إلى ٥ بالمئة كهامش ربح للتجار بمعدل ١,٥ بالمئة لتجار الجملة و٣ بالمئة تقريباً لتجار المفرق في المحافظة وبما يتناسب مع أسعار تلك المواد في كل أسواق المحافظات الأخرى حيث تم تحديد سعر مبيع الليتر الواحد من زيت دوار الشمس بـ١٥٠ ألفاً و٥٠٠ ليرة والواصلة إلى تجار الجملة بالسويداء بسعر ١٥ ألفاً و١٠٠ ليرة وعبوة ٢ ليتر بـ٣١ ألفاً كما تم تحديد سعر كيلو السكر حل ٣ آلاف و٧٥٠ ليرة والسكر المعبأ بـ٣ آلاف و٩٥٠ ليرة كما جرى تسعير كيلو البرغل بـ٥ آلاف ليرة والرز القصير معبأ بـ٣٥٠٠ ليرة والريف ٣١٠٠ ليرة ورز الكبسة بـ٤ آلاف أما كيلو الطحين الأبيض فتم تسعير المعبأ منه بـ٣٨٠٠ والحل ٣٢٠٠ وكيلو الشعيرية بـ٥ آلاف للكيلو و٥٥٠٠ للمعكرونة إضافة إلى المحارم والعدس والفاصولياء وغيرها من المواد.

وأكد غرز الدين سعي غرفة تجارة وصناعة السويداء لمحاولة استقدام المواد الغذائية من حلب لانخفاض تكلفتها عن دمشق إلا أن أجور النقل والترفيق المرتفعة حالت دون ذلك.

وأشار غرز الدين إلى أنه تزامناً مع شهر رمضان المبارك قامت غرفة التجارة والصناعة بالتعاون مع بعض تجار الجملة في السويداء بتنظيم وتجهيز سلتين غذائيتين لتوزيعها وبيعها ضمن محال الجملة والمفرق لمن يرغب فيها بتكلفة ٩٠ ألف ليرة للسلة الأولى التي تتجاوز تكلفتها الحقيقية ١٠٢ ألف و٦٤ ألفاً للسلة الثانية والبالغ تكلفتها الحقيقة ٧٣ ألفاً حيث تتضمن السلة الأولى ٣ كغ من السكر ومثلها من الرز والطحين إضافة إلى كغ واحد من المعكرونة والشعيرية وزيت الزيتون والسمنة والتمر ورب البندورة، بينما تحتوي السلة الثانية على ٢ كيلو من كل من السكر والرز والطحين وكيلو واحد لكل من المعكرونة والشعيرية وزيت الزيتون ورب البندورة والتمر.

تراجع الاستهلاك بحماة في رمضان ومائدة الإفطار فقيرة

حماة- محمد أحمد خبازي

أدى الغلاء الفاحش وانعكاسه على القدرة الشرائية للمواطنين، لتراجع الاستهلاك اليومي في مواد مائدة الإفطار بشهر رمضان المبارك، وخصوصاً لدى الأسر الميسورة وبنسبة أكبر عند الفقيرة والأشد فقراً في محافظة حماة.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أن الغلاء الفاحش الذي يضرب في الأسواق منذ أكثر من ١١ عاماً، والذي تفاقمت ضرباته بهذا العام أكثر من ذي قبل، جعل مائدة الإفطار في هذا الشهر الفضيل، تقتصر على صنف واحد من الطعام، ولم تعد تضم أصنافاً عديدة مما لذ وطاب من أنواع الطعام الشهيرة بحماة، مثل «المقلوبة، والملوخية، وشيخ المحشي، والشاكرية، والسلطات والتبولة، والفتوش، والعصائر والتمور».

وأوضح المواطنون أن الغلاء الفاحش وضيق ذات اليد، غيّرا كثيراً من العادات والتقاليد الرمضانية، وأن ما يتناولونه على الإفطار، هو ذاته الذي يحضرونه للغداء كل يوم، ومن « قريب»، بحسب تعبيرهم.

ولفتوا إلى أن اللحوم الحمراء والبيضاء اختفت من موائدهم، وكذلك الأكلات الدسمة مثل الكبة والمحاشي بأنواعها، والمنزّلة والباطرش الحموي، ليحل محلها الرز بشعيرية مع لبن بقري، والمقالي ونوع واحد منها فقط، كالبطاطا أو الباذنجان أو الزهرة مع طبق سلطة يقتصر على البندورة والخس فقط!.

تكلف نحو ١٠ آلاف ليرة في هذه الأيام، فكيلو البطاطا بـ٢٥٠٠ ليرة، وكيلو البندورة بـ٣٥٠٠ ليرة، وكيلو الخس بـ١٥٠٠ ليرة، وربطة الفجل بـ٥٠٠ ليرة ومثلها النعنع والبقدونس، هذا إذا تضمنت هذه المواد فقط.

وكشف مواطنون أن بعض المغتربين من أقاربهم ومعارفهم تكفلوا بمائدتهم الرمضانية لهذا العام، من خلال بعض المطاعم التي تقدم وجبات جاهزة، والتي اتفقوا معها على إيصال وجبات يومية لعناوين محددة، للأسبوع الأول من هذا الشهر المبارك أو لنصفه أو كله.

على حين بيّن العديد من الباعة، أن حركة البيع والشراء ضعيفة، وأن أسواق رمضان لهذا العام ليست كأيام زمان.

وقال أحدهم: «الناس ما معها مصاري لتشتري!»، وإذا وجدت معها نقود فهي تشتري بكميات ضئيلة وبما يكفيها كل يوم بيوم.

وأوضح بعضهم أن الكيلو من الخيار والكوسا والباذنجان بيع أمس بـ٣٥٠٠ ليرة ومن البطاطا بـ٢٥٠٠ ليرة ومن البندورة بـ٣٥٠٠، و٤٠٠٠ ليرة، ومن الخس والليمون بـ١٥٠٠ ليرة، وربطة الفجل وتحوي ٥ فجلات متباينة الحجم بـ٥٠٠ ليرة.